

الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017

د. شويكات محمد، أستاذ محاضر أ ،	د. زعيتري صارة ، أستاذة مساعدة،
مخبر سياسات التنمية الريفية في	مخبر سياسات التنمية الريفية في
المناطق السهبية بالجزائر،	المناطق السهبية بالجزائر ،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، جامعة الجلفة	التسيير، جامعة الجلفة

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/08/30

تاريخ الاستلام: 2019/06/17

ملخص:

لقد حظي موضوع الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي تبحث في طبيعة هذه العلاقة، وقد بينت نتائج أغلب هذه الدراسات أن للانفتاح التجاري دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطأة ARDL وذلك لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في المديين القصير والطويل. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي في الجزائر. الكلمات المفتاحية : الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، علاقة طويلة الأجل. تصنيف JEL: O10, F13, F14, C1.

Abstract:

The topic of trade openness and its relation to economic growth has been studied in many ways. The results of most of these studies have shown that trade openness has a positive role in achieving economic growth. This study aims to measure the impact of trade openness on economic growth in Algeria during the period 1980-2017 using the ARDL model to test the relationship of cointegration between study variables in the short and long term. The results of the study found that trade openness has a positive and significant impact on economic growth in Algeria..

Keywords: trade openness, economic growth, ARDL model, long-term relationship.

Jel Classification : O10, F13, F14, C1

* زعيتري صارة (zaitrisara@yahoo.com).

مقدمة:

يشهد العالم اهتماما متزايدا بالحرية التجارية والانفتاح التجاري، لاسيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك المركزي، وكذا إدراك الدول بأن التوجه نحو الانفتاح التجاري يعد من بين الدعائم الأساسية للنمو، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك بدفع المنتجين المحليين لمنافسة الإنتاج الأجنبي سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وبالتالي الوصول إلى مستوى المنافسة المطلوب.

إن الانفتاح على الأسواق وإزالة الحدود بين الدول سيؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري، هذا الأخير الذي يتميز بدوره المهم في الإنتاج والدخل الوطني، والتكوين الرأسمالي، وتوزيع أنماط الاستثمارات حيث تبين الدراسات الحديثة أن معدلات نمو الدخل في الدول النامية مرتبطة بقدرتها على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة، وقدرتها على الاستيراد تعتمد بشكل كبير على قدرتها على التصدير الكفؤ للمنافسة، وبذلك تصل الدول إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية.

لقد سمحت كل من سياسة الانفتاح والحرية التجارية التي أطلقها دينغ كسياوبنغ سنة 1978 للصين بمضاعفة ناتجها خمس مرات، وبأن تصبح لاعبا أساسيا في التجارة الدولية بفضل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، وانتشر تأثير هذه السياسة ليصل لدول شرق آسيا الرأسمالية ثم إلى دول العالم أجمع.

ومع بداية التسعينات تزايد تسابق معظم دول العالم للاندماج في النظام التجاري العالمي وذلك لتحرير تجارتها الخارجية من خلال انفتاحها على العالم الخارجي وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى، وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير، والجزائر كغيرها من الدول التي اتبعت سياسة تحرير تجارتها الخارجية تزامن ذلك مع مجموعة من الإصلاحات التي اتبعتها بهدف تحرير اقتصادها وزيادة حركية النمو.

الإشكالية:

- ما هو أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يمثل الانفتاح التجاري بالنسبة للنمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- يساهم الانفتاح التجاري في تنمية الواردات الذي يؤدي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وجلب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي.
- إن للانفتاح التجاري أثر موجب ومعني على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي للتعرف على التأصيل النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، والمنهج الاستقرائي في الجانب القياسي حيث أننا استعملنا طريقة أشعة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL) باعتبارها من أحدث طرق التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، واستخدام البرنامج الإحصائي Eviews- 10 لاختبار علاقة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017.

محاور الدراسة:

- تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية كالتالي:
- المحور الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- المحور الثاني: سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر.
- المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

أولاً- الإطار النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

1- مفهوم التجارة الخارجية

أ- تعريف التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية تعتبر الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، كما أنها القناة التي تمكن من التصدير والاستيراد، وذلك لأن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي، بحيث أنه لا تستطيع دولة أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، فالتجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات¹.

يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهو اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة لتتبعها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها².

ب- تعريف الانفتاح التجاري

حسب Blachurst (1977) فإن التحرير التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء أو تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين للوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة واتباع النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولية³.

وحسب Kahkonen (صندوق النقد الدولي)، إن التحرير التجاري هو تحرير القطاع الخارجي أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والحوجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية والفنية⁴.

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات الجمركية وبالتالي يكون مضمون برامج تحري التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد العربي للتخطيط⁵.

وبصفة عامة يمكن القول أن الانفتاح التجاري هو عبارة عن الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة المعاملات التجارية الخارجية مع الدول، من خلال زيادة تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج وتسهيل كل الإجراءات لذلك كتخفيض في الضرائب ورفع القيود الجمركية.

ت- أهمية الانفتاح التجاري

تتبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية، كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعاً⁶.

كما تكمن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابياً على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية⁷.

ث- متطلبات تحرير التجارة الخارجية⁸:

تعتمد سياسة التحرير التجاري على متطلبات أهمها:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

- أن تكون السياسات الأخرى - لا سيما المتعلقة بالاستثمار والأسعار - تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- إلغاء الحصص والقيود المماثلة، والتي ممكن في البداية أن استبدالها بتعريفات جمركية.
- الشروع في الرفع من حجم الصادرات قبل القيام بعملية تخفيض التعريفات الجمركية.
- ويتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

2- تعريف النمو الاقتصادي :

حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء و المفكرين، نظرا لما له من أهمية في الحياة البشرية، فوجد الكثير من التعاريف التي صاغها مختلف الاقتصاديين و المفكرين و لعل من أهمها ما يلي:

يقول François Perroux يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية⁹.

يعرف Joseph Schumpeter النمو الاقتصادي بأنه التغير البطيء على المدى الطويل، و الذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان و معدل نمو الادخار¹⁰.

حسب Simon Kuznets يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسسية و الإيديولوجية التي تتطلبها¹¹.

ومن وجهة نظر Dominick Salvatore يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية¹².

نلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي يأخذ مفهومين، الأول يقيس معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن إذ عرفناه بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أما المفهوم الآخر فيشير إلى معدل أو متوسط النمو الحقيقي للفرد في مجتمع ما، إذ نجد أن بعض الدول قد حققت معدلات عالية في النمو و لكن كثرة سكانها قللت من معدل دخلها الفردي، و مثالا على ذلك الصين، من خلال ما سبق يمكن القول: "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الوطني الإجمالي، و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"¹³.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج ما يلي:

- قدرة الدولة على زيادة إنتاج السلع و الخدمات يزيد من الناتج الوطني الحقيقي وبالتالي يعمل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات الإنتاج يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- تكيف المؤسسات الاقتصادية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من خلال تكوين العمال أو إدخال طرق فنية جديدة في التنظيم.

3- علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي :

لقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وهذا من خلال:

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع.
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج.
- تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.
- تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة¹⁴.
- التجارة الدولية تحفز وتسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة والصغيرة والتي تكون مرفوقة بطرق التسيير المتقدمة والمهارات، والتي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي والبشري.
- في كثير من الدول الناشئة كالبرازيل والهند مثلاً، فقد ساهمت المنتجات الصناعية المستوردة في تشجيع الطلب المحلي ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات.
- تعتبر التجارة سلاحاً فعالاً ضد الاحتكار، لأنها تعتبر مشجعاً للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهو ما يساهم في إبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطة ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة نوعاً ما¹⁵.

ثانياً - سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر

مرت سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر بعدة تحولات كان سببها الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال، وقد تميزت بمرحلتين أساسيتين وهما¹⁶:

- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962-1989): حيث تميزت فيها السياسة التجارية للجزائر بمجموعة من الإجراءات الرقابية لتجسيد ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، وفي ظل هذا التوجه أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، كما وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يركز عليها تنظيم الاحتكار قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

- مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990): ترافقت مع قيام الجزائر بداية التسعينات بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) والمدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين جوانبه اتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

وخلال هاتين المرحلتين شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات الاقتصادية في خلال سنوات الثمانينات نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها والتي من أهمها التبعية المطلقة لقطاع النفط كمورد أساسي لإيرادات الدولة، وارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات السوق الداخلية، وما زاد من حدة الأزمة هو انهيار أسعار النفط سنة 1986.

أهم هذه الإصلاحات الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن بين هذه الاتفاقيات ما يلي:

- خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

- أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات.

- إصدار التعليم رقم 94-13 بتاريخ 12 أبريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر وبذلك تم تحرير المبادلات التجارية كليا.

- وفي سنة 1995 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات¹⁷.

- وانطلقت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي في مارس 1997، وقد تناولت عدة جوانب منها حركة رؤوس الأموال والمنافسة، وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي في المجال الإنتاجي وليس التبادلي فقط، والمطالبة بالتحرر التدريجي.

- وفي إطار الشراكة الأورو متوسطية تم توقيع اتفاق في 22 أبريل 2002 بفالنسيا الإسبانية، الذي دخل حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005، وتطمح الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تنمية

صادراتها داخل الأسواق الأوروبية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتفكيك الجمركي بالنسبة لمجموعة من السلع¹⁸.

ثالثا - الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

1- الطريقة والأدوات :

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وفقا لمنهجية ARDL والتحقق من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار الحدود ليتم بعد ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

ويتميز هذا الاختبار عن بقية الطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك (أنجل وجرانجر وجوهانسن) في أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة سواء كانت مستقرة عند مستوياتها (10) أو متكاملة من الدرجة الأولى (11) أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (12)، كما أن نتائج تطبيقه تصبح أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (حجم العينة صغير) مقارنة بالطرق الأخرى، ويمكننا هذا الاختبار من تقدير معادلتين الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، كما أنه يأخذ العدد الكافي من فترات الإبطاء الزمني لكل سلسلة زمنية على حدى (أي أن لكل سلسلة زمنية فترة إبطاء خاصة بها) هذا ما يسمح بالحصول على أفضل النتائج.

2- المتغيرات و البيانات

نستعمل في دراستنا بيانات تغطي الفترة 1990-2017 وهي أطول فترة ممكنة تسمح لنا بالحصول على البيانات المطلوبة ، ونعتمد في جلب المعطيات السابقة على قاعدة البيانات للبنك العالمي (www.banquemoniale.org).

أما متغيرة رأس المال البشري نقترح متوسط عدد سنوات الدراسة للفرد، للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق، وقد اعتمدنا على قاعدة بيانات بارو ولي (la base des données/Barro R. & JW. Lee-2000) في جلب بيانات هذا المتغير.

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات الأجل القصير. و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال Wald test حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

يوضح الجدول رقم (1) في الملحق أن F-stat هي أكبر من الحدود العليا للقيمة الحرجة عند كل درجات المعنوية للحدود العليا المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع $lpcrgdp$ والمتغيرات المستقلة.

و يأخذ نموذج ARDL الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta lpcrgdp_t = & \beta_1 lpcrgdp_{t-1} + \beta_2 lopen_{t-1} + \beta_3 lfdi_{t-1} + \beta_4 linv_{t-1} + \beta_5 lh_{t-1} + \beta_6 linf_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta lpcrgdp_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta lopen_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta lfdi_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta linv_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_5 \Delta lh_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_6 \Delta linf_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث أن:

$\Delta lpcrgdp_t$: تمثل المتغير التابع في اللحظة الزمنية t .

$lpcrgdp_{t-1}$: مثل المتغير التابع المبطة لفترة زمنية واحدة.

$lopen_{t-1}$ تمثل متغيرة الانفتاح التجاري المبطة لفترة زمنية واحدة.

$lfdi_{t-1}$: تمثل متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر المبطة لفترة زمنية واحدة.

$linv_{t-1}$ تمثل متغيرة الاستثمار المحلي المبطة لفترة زمنية واحدة.

lh_{t-1} تمثل متغيرة رأس المال البشري المبطة لفترة زمنية واحدة.

$linf_{t-1}$ تمثل متغيرة التضخم المبطة لفترة زمنية واحدة.

بينما β تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معاملات الفروق الأولى γ معاملات العلاقة قصيرة الأجل، في حين أن c و ε تمثلان الحد الثابت والخطأ العشوائي على التوالي.

4-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل التحقق من إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ولذلك نقوم باختبارات جذر الوحدة على السلاسل الأصلية.

ومن أجل القيام بهذه الخطوة نعمل على إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة (بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات) لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرارية السلسلة و هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) ونعتبر السلسلة مستقرة إذا كان أحد الاختبارين على الأقل يثبت ذلك، حيث أننا نتبع منهجية ديكي فولر في تحليل نماذج جذر الوحدة و نعتبر

مستوي 10% كحد أعلى لرفض الفرضية المعدومة. و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها.

وننتج اختبارات جذر الوحدة بالنسبة لجميع السلاسل تؤكد وجود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 10% كحد أقصى، أما إخضاع الفروق الأولى للسلاسل السابقة لنفس الاختبارين يؤكد على استقرارية السلاسل عند الفرق الأول (أنظر الجدول رقم 2 في الملحق).

5- تقدير نموذج ARDL لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلومات في الأجل القصير، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، وتوضح نتائج الجدول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة الأخرى بالنمو الاقتصادي في الأجل القصير كالتالي:

الجدول رقم (3): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ومعلومات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LPCRGDP)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 2, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/12/19 Time: 17:57				
Sample: 1 38				
Included observations: 36				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN)	0.026742	0.022297	1.199366	0.2416
D(LINV)	0.029492	0.025196	1.170496	0.2528
D(LINF)	-0.274370	0.099753	-2.750486	0.0109
D(LINF(-1))	0.161782	0.094858	1.705516	0.1005
CointEq(-1)*	-0.316519	0.035106	-9.016103	0.0000
R-squared	0.727963	Mean dependent var		0.008242
Adjusted R-squared	0.692861	S.D. dependent var		0.024197
S.E. of regression	0.013410	Akaike info criterion		-5.657381
Sum squared resid	0.005575	Schwarz criterion		-5.437448
Log likelihood	106.8329	Hannan-Quinn criter.		-5.580619
Durbin-Watson stat	1.909143			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

إن معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -0.31$) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند 5% وبإشارة سالبة ويكون عندئذ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فيمكننا القول أن 31% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة للوضع التوازني في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضعه التوازني، وبالتالي فإن متغيرات النموذج محل الدراسة هي في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل.

أما فيما يخص معلمات الأجل القصير فإن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر وبشكل إيجابي بمعدلات نمو الانفتاح التجاري بقيمة 0.026، ومعدلات رأس المال المادي ب 0.029، وهذا ما يوافق الطرح النظري إلا أنها غير معنوية، كما تتأثر معدلات النمو بشكل عكسي بمعدلات التضخم بالقيمة -0.27 وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، كما لها معنوية إحصائية عند 01%.

6- نموذج ARDL لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

من خلال الجدول أدناه نستنتج ما يلي:

بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فإن كل من متغيرات التضخم والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والاستثمار بتأخير سنة لها معنوية إحصائية عند 1% أما باقي المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري فليست لها معنوية إحصائية ولم تظهر أي دور إيجابي على المدى الطويل. ومن الجانب الاقتصادي فإن الإشارة الموجبة لمعلمة الانفتاح التجاري تعني أن زيادة الانفتاح التجاري ب 1%، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.08%، وكذلك الإشارة الموجبة لمعلمة الاستثمار يعني أن زيادة الاستثمار ب 1%، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.08%.

معلمة التضخم سالبة مما يعني أن زيادة التضخم ب 1% تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ب 0.63% في الجزائر وهذا مقبول من وجهة الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لمتغيرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بتأخير سنة فلها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنهما غير معنويتين إحصائياً.

الجدول رقم (4): مقدرات معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPCRGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 2, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/12/19 Time: 17:50
Sample: 1 38
Included observations: 36

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.611668	1.160823	4.834213	0.0001
LPCRGDP(-1)*	-0.316519	0.069582	-4.548883	0.0001
LOPEN(-1)	0.086266	0.023933	3.604544	0.0014
LINV(-1)	0.084717	0.035437	2.390641	0.0247
LINF(-1)	-0.633195	0.125617	-5.040688	0.0000
LH**	0.020498	0.012991	1.577857	0.1272
LFDI**	-0.121929	0.115465	-1.055981	0.3011
D(LOPEN)	0.026742	0.031614	0.845901	0.4056
D(LINV)	0.029492	0.032359	0.911397	0.3708
D(LINF)	-0.274370	0.120731	-2.272579	0.0319
D(LINF(-1))	0.161782	0.124521	1.299242	0.2057

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN	0.272547	0.101522	2.684606	0.0127
LINV	0.267651	0.076748	3.487402	0.0018
LINF	-2.000498	0.315909	-6.332519	0.0000
LH	0.064761	0.036374	1.780445	0.0872
LFDI	-0.385220	0.378499	-1.017757	0.3185
C	17.72934	2.332836	7.599910	0.0000

$$EC = LPCRGDP - (0.2725*LOPEN + 0.2677*LINV - 2.0005*LINF + 0.0648*LH - 0.3852*LFDI + 17.7293)$$

المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

7- الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم القيام بعدة اختبارات

كالتالي:

-اختبار LM لبراش باقو:

من خلال هذا الاختبار تبين أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في بواقي معادلة الانحدار حيث يظهر الاحتمال المقابل لهذا الاختبار بقيمة أكبر من مختلف درجات المعنوية عند 1%، 5% و 10%. (أنظر الجدول رقم 5 في الملحق).

-اختبار التوزيع الطبيعي:

الاحتمالية المقابلة لاختبار جارك بيرا أكبر من مختلف درجات المعنوية عند 1%، 5% و 10% و بالتالي بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن قبول النموذج إحصائياً. (أنظر الشكل رقم 1 في الملحق).

-اختلاف التباين :

من خلال هذا الاختبار تبين أنه لا يوجد مشكل اختلاف التباين في الأخطاء وهذا لأن الاحتمالية أكبر من مختلف درجات المعنوية عند 1%، 5% و 10%. (أنظر الجدول رقم 6 في الملحق).

-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير والأجل الطويل:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين، وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. (أنظر الشكلين رقم 2 و 3 في الملحق).

بعد تطبيق الاختبار على النموذج المقدر المدروس أظهرت النتائج أن منحنى الشكلين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) الممثلة أعلاه تقع داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، ما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

-اختبار التطابق:

من خلال هذا الاختبار نلاحظ أن منحنى القيم الحقيقية Actual للبيانات متطابق تقريبا مع منحنى القيم المقدرة Fitted مما يعني جودة النموذج، و الشكل في الملحق يوضح ذلك. (أنظر الشكل رقم 4 في الملحق).

خاتمة:

تلعب سياسة الانفتاح التجاري دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استيراد السلع التي تساهم في العملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى فإن نمو الصادرات يعمل على تطوير القدرة التنافسية للسوق المحلية وبالتالي يحقق معدلات نمو مرتفعة.

كما أن الغرض من هذه البحث هو دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017 باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك التي أعطت نتائج مقبولة على العموم من الناحية الإحصائية والنظرية، وأهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

✓ السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى وذلك باستخدام اختباري جذر الوحدة ADF و PP.

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والمتغيرات التفسيرية الأخرى.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لمتغيرة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة الانفتاح التجاري ب 1%، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.08%.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لمتغيرة الاستثمار على النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة الاستثمار ب 1%، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.08%.

✓ وجود أثر سالب ومعنوي لمتغيرة التضخم على النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة التضخم ب 1% يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي ب 0.63%.

✓ أما متغيرتي الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري فليست لها معنوية إحصائية ولم تظهر أي دور إيجابي على المدى الطويل.

التوصيات:

وعلى ضوء هذه النتائج المتحصل عليها نقترح جملة من التوصيات كما يلي:

- ✓ تشجيع الصادرات من المنتجات المحلية وذلك لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- ✓ تنويع الاقتصاد الوطني وذلك لتخليصه من التبعية للريع البترولي وبالتالي تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تطبيق الإصلاحات التي تخص القطاع المالي، خاصة في ما يخص البنوك والمؤسسات المالية التي تدعم عمل المؤسسات وتساهم في تحريك الاستثمارات.

الملاحق:

الجدول رقم 01: اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.365220	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

الجدول رقم 02: نتائج اختباري ADF و PP لاستقرار السلاسل الزمنية

القرار	PP		ADF		المتغيرات
	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	
I(1)	-3.45 (0.03)*	-1.24 (0.88)	-3.40 (0.06)	-1.41 (0.84)	lpcrgdp
I(1)	-4.40 (0.00)*	-2.51 (0.31)	-4.75 (0.00)*	-2.56 (0.29)	lopen
I(1)	-7.69 (0.00)*	-2.42 (0.36)	-6.62 (0.00)*	-2.36 (0.39)	lfdi
I(1)	-9.49 (0.00)*	-1.27 (0.87)	-6.31 (0.00)*	-1.55 (0.79)	linv
I(1)	-4.63 (0.00)*	-4.44 (0.00)	-1.61 (0.27)*	-3.24 (0.09)	lh
I(1)	-5.44	-2.19	-5.43	-2.06	linf

	(0.00)*	(0.47)	(0.00)*	(0.54)	
	-3.54	-3.53	-3.54	-3.53	القيم الحرجة

تمثل القيم المدونة في الجدول الإحصائية المحسوبة لاختبار ستودنت،

والقيم (.) تمثل الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت.

* تمثل مستوى المعنوية عند 1%.

المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

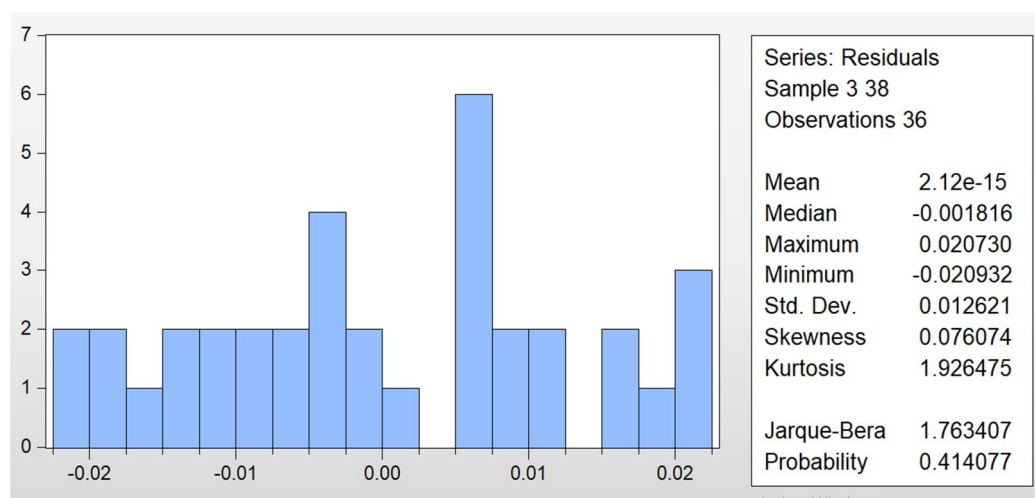
الجدول رقم 05: اختبار LM لبراش باقو

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.148211	Prob. F(2,23)	0.8631
Obs*R-squared	0.458063	Prob. Chi-Square(2)	0.7953

المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

الشكل رقم 01: التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

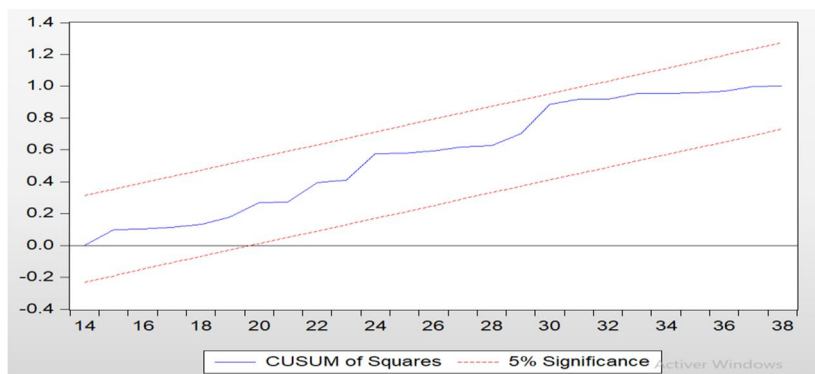
الجدول رقم 06: اختلاف التباين :

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.722189	Prob. F(10,25)	0.1308
Obs*R-squared	14.68404	Prob. Chi-Square(10)	0.1440
Scaled explained SS	3.280382	Prob. Chi-Square(10)	0.9740

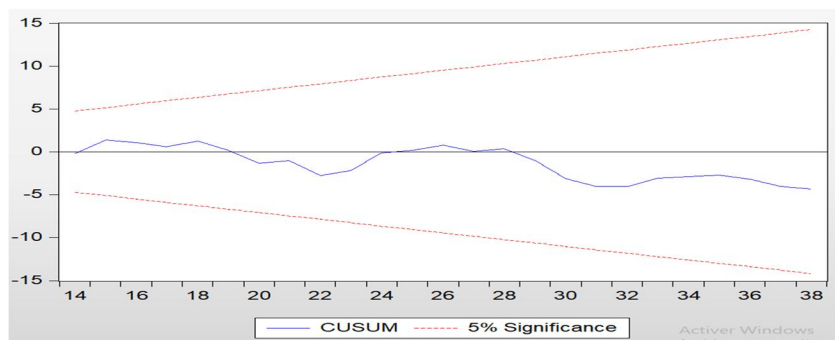
المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

الشكل رقم 02: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



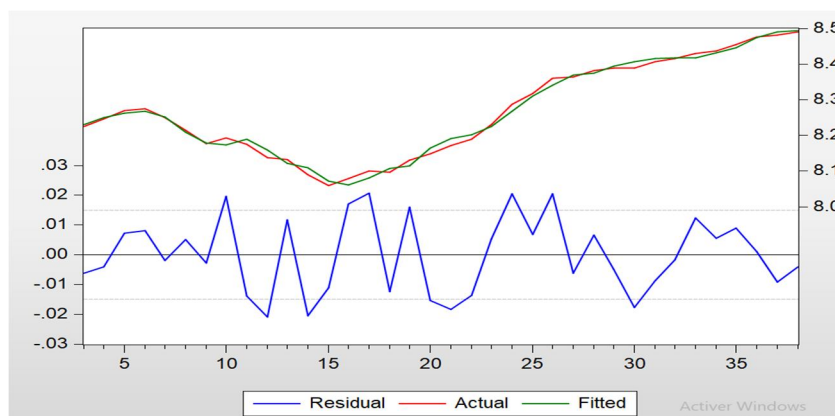
المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

الشكل رقم 03: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

الجدول رقم 04: اختبار التطابق



المصدر: من إعداد الباحثين (مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10).

الهوامش:

- ¹ حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 13.
- ² محمد السانوسي شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 46.
- ³ أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004، ص 2.
- ⁴ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 44.
- ⁵ ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 4.
- ⁶ طارق الجبلي: "التجارة الخارجية"، دار الصفاء، الأردن، 2001، ص 15.
- ⁷ جمال جويدان الجمل: "التجارة الدولية"، دار النشر، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن، 2011، ص ص23-37.
- ⁸ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 249.
- ⁹ Paul Massé, Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle, (Paris: Editions l'harmattan, 2011), P 357.
- ¹⁰ عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، (دبي: مطابع البيان التجارية، 2004)، ص 281.
- ¹¹ Simon Kuznets, Modern Economic Growth : Findings and Reflections, The American Economic Review, vol 63, N° 3, 1973 , P 247.
- ¹² Dominick Salvatore, Development Economics, (USA: McGraw- Hill, 1992), P 04.
- ¹³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، (الإسكندرية: قسم الاقتصاد، 2000)، ص 15.
- ¹⁴ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الأردن، عالم الكتاب الحديث، 2010، ص 267.
- ¹⁵ Dominick Salvatore , introduction to international economics, third edition, John Wiley and Sons, Singapore, 2012, p 198.
- ¹⁶ مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخل مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدايل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر) يوم 25 أفريل 2016، ص3.
- ¹⁷ شرف الدين ملال، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال إفريقيا-دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع-مارس 2017، جامعة خنشلة، ص 167-168. بتصرف.
- ¹⁸ فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص-ص 161-163. بتصرف.